



مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
Andalus Institute for Tolerance and Anti-Violence Studies

مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف¹

"العنف ميتر"²

إن ازدياد حدة العنف في مختلف الأحداث السياسية، الأمنية، الطائفية والإجتماعية في المجتمع مؤخراً، جعل مسألة دراسة، رصد وتحليل ظواهر العنف المختلفة حاجة ملحة ومن ثم قام المركز برصد حوادث العنف المختلفة للخروج بمؤشرات واضحة عن نتائج هذه الحوادث وكيفية تعامل مؤسسات الدولة معها وكيفية تغطية الإعلام لهذه الأحداث، ومن المقرر أن يصدر المركز بيانات حالة دورية بهذا الخصوص، بحيث سنعمل علي تحليل وتقديم أسباب العنف المختلفة وانواعه والجهات المرتكبة له وذلك عن طريق احصاءات دورية يتم نشرها بشكل دوري.³

¹ مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف تم تأسيسه عام 2004 هيئة مدنية بحثية علمية غير هادفة للربح كمبادرة تأتي من مجموعة من الشباب المصريين، وكانت فكرته الأساسية هو نشر ثقافة التسامح تجاه الشباب عن طريق محاربة عدم التسامح المتمثل في العديد من أشكال التمييز حسب العنصر، الجنس، الدين والانتماء السياسي. <http://www.andalusitas.net>

هذا التقرير صادر عن شهر يوليو 2013²

³ منهجية الرصد: تعتمد التقارير بالأساس على نوعين من التحليل: أولاً التحليل الكمي: وذلك من خلال تقديم الباحثين مؤشرات رقمية محددة عن انتشار العنف بدءاً من عدد الضحايا، مروراً بأطراف النزاع، وموقف مؤسسات الدولة ونوع السلاح المستخدم، وانتهاءً بدرجة العنف الممارس في مختلف الحوادث التي تم رصدها. ثانياً: التحليل الكيفي: وذلك من خلال العمل على تحليل حوادث العنف المختلفة بكافة مستوياته من خلال الحوادث محل الرصد والتي تعتبر عينة لما يتداوله المجتمع وتوضح بشكل أو بآخر مدى ارتفاع او انخفاض مستويات العنف والتي تبدأ بالعنف اللفظي وصولاً للعنف الجسدي والاستخدام المفرط للقوة كذا رصد وتعليق علي مدى مهنية الإعلام والتزامه فيما يتعلق بتغطية حوادث العنف المختلفة.

مقدمة :

شهدت الدولة المصرية في الفترة الماضية العديد من التغيرات على كافة الأصعدة سواء كانت السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية، وكان أبرزها على الساحة ما يتعلق بالأحداث السياسية، التي لم تقتصر فقط على المتابعة وإنما امتدت لتشمل الاندماج والمشاركة في هذه الأحداث، وهي المشاركة التي لم تكن إيجابية في معظم الأحوال بل اتخذت أشكال عنيفة للغاية أسفرت عن آلاف المصابين ومئات القتلى في مختلف الوقائع التي شهدتها مختلف محافظات مصر على مدار الشهور الأخيرة الماضية.

الصراع أصبح محتدم للغاية بين كافة الأطراف سواء الرسمي منها أو غير الرسمي من التوجهات المختلفة في المجتمع سواء المنتمي منها لتيارات سياسية أو حتى غير المنتمي، لدرجة أن وصل عدد ضحايا حوادث العنف في ثلاثة أشهر فقط⁴ إلى 2555 ضحية بواقع 1935 م صاب، 530 قتيل، 66 مختطف، وذلك في ظل تراجع أمني شديد يجعل ما هو قادم أخطر إذا لم يتم معالجته في أسرع وقت.

بالرغم من أن الوضع السياسي كان محتقن منذ فترة طويلة إلا أن معظم حوادث العنف في الشهور الماضية كانت ناتجة عن العنف المجتمعي، وهو ما انقلب رأساً على عقب بعد عزل الرئيس السابق وفي الأيام القليلة التي سبقت هذا القرار، حيث تحول أكثر من 65% من الصراعات لتنتقل من السياق الاجتماعي للسياسي، وذلك في إطار أشكال متعددة للاشتباكات والحوادث منها ما كان بين مؤيدي الرئيس المعزول ومعارضيه، ومنها ما وقع بين الشرطة والجيش والمؤيدين سواء في أحداث الحرس الجمهوري أو أحداث المنصة وأخيراً وقائع التعذيب في اعتصامات المؤيدين المختلفة والتي نقلها عدد من وسائل الإعلام مؤخراً، ولا بد هنا من التنويه لخطورة الوضع خاصة وأن حوادث العنف لم تعد تُمارس بالشكل التقليدي بين معارضي السلطة وبين مؤسسات الدولة الأمنية وإنما تحول الصراع ليصبح بين المواطنين أنفسهم المختلفين في التوجهات السياسية، وهو ما يعد أشد خطراً نظراً لتورط أعداد كبيرة فيه منهم من يحمل السلاح دون أي رادع من الجهات الأمنية أو مؤسسات الدولة المعنية.

⁴ الشهور هي إبريل، مايو ويونيو، ويمكن متابعة تقرير المركز التفصيلي www.andalusitas.net الصادر عن العنف في هذه الشهور على موقعنا

وفي هذا السياق يحذر مركز أندلس بشدة من الاستخدام المبالغ فيه للعنف سواء من أنصار الرئيس السابق أو حتى مؤسسات الدولة خاصة وأنه قد وصل عدد حالات العنف في مصر في اسبوع واحد فقط بعد عزل الرئيس السابق إلى 42 حالة، 30 منها سياسي بنسبة 71.42%، ووصل عدد الضحايا إلى أكثر من ألف مصاب وحوالي 175 قتيل، وهي الأعداد التي لا يمكن لأي قيادة دولة رشيدة تحرص على حياة مواطنيها الإستهانة بها خاصة لما تعطي من مؤشرات واضحة لما يمكن أن تتطور له الأوضاع في الفترة المقبلة.

وبناءً عليه يعرض التقرير الحالي نتائج رصد حوادث العنف لشهر يوليو، وتفصيل لأنواع الحوادث التي تم رصدها، ثم ملاحظات وحدة الرصد على هذه الحوادث وتعامل مؤسسات الدولة معها ، وأخيراً يتناول التقرير بالعرض نتائج التحليل الكمي لأعمال العنف التي تم رصدها طوال الشهر الحالي.

أولاً: نتائج رصد حوادث العنف :

- فيما يتعلق بأنواع العنف : تم رصد 227 حالة استخدام عنف، 146 حالة منهم اندرجوا تحت فئة العنف السياسي، 71 حالة عنف اجتماعي، 6 حالات عنف طائفي/مذهبي، و 4 حالات عنف ضد المرأة وقد نتج عن هذه الحوادث أكثر من 3 آلاف مصاب، 414 قتيل، 51 مختطف⁵.

- موقف مؤسسات الدولة في التعامل مع هذه الحوادث كان سلبي بنسبة 38.91% بمعنى أنها تخاذلت أو لم تقم بدورها في ردع/وقف أو محاسبة القائمين بأعمال العنف، وإيجابي بنسبة 21.10%، فيما لم يتم ذكر موقف مؤسسات الدولة في 40.04% من الحوادث التي تم رصدها.

- على مستوى الجهات الأمنية فقد كان أداءها فيما يتعلق بوقف العنف أو محاسبة المرتكبين له متخاذل بنسبة 66.23%، وإيجابياً بنسبة 24.35%، ولم يتم ذكر موقف الجهات الأمنية في 2.13% من الحوادث التي تم رصدها.

- أما فيما يتعلق بنوعية الأسلحة المستخدمة في حوادث العنف فقد تم استخدام أسلحة متوسطة "مسدسات، فرد خرطوش" بنسبة 79.60% من الحالات التي تم رصدها، فيما كان استخدام الأسلحة

جدير بالذكر أن الأرقام القتلى المذكورة حالياً مأخوذة عن موقع ويكي ثورة⁵

الخفيفة من أسلحة بيضاء وعصي وشوم وكراييج بنسبة 6.48%، وتراوحت بقية النسب ما بين أنواع مختلفة من العنف مثل المشادات الكلامية، السحل، الخنق أو الاغتصاب.

- فيما يتعلق بنتائج حوادث العنف فقد اعتمد التصنيف هنا علي معيار نوع الأسلحة المستخدمة في حوادث العنف وكذا نتائج كل حادثة وبناءً على ذلك فقد تم تصنيف نسبة 60.71% من الحوادث على أنها عنيفة جداً، ونسبة 38.09% من الحوادث على أنها عنيفة.

- أما فيما يتعلق بأطراف النزاع أو أعمال العنف فقد تصدر مؤيدي الرئيس نسبة القائمين بأعمال العنف وذلك بواقع 26.82%، تلاهم المجهولون⁶ بنسبة 18.84%، ثم المواطنون⁷ بنسبة 18.22%، ثم الشرطة والجيش بنسبة 16.40%، وأخيراً معارضي الرئيس بنسبة 11.71%.

- ثانياً: ظواهر العنف التي تم رصدها:

- العنف السياسي: بالرغم من أن حوادث العنف الفترة الماضية ولأكثر من ثلاثة أشهر كانت معظمها تقع تحت عنوان العنف الاجتماعي إلا أن مصر شهدت في الآونة الأخيرة حدة عنف متصاعد لأسباب سياسية بحتة متعلقة بعزل الرئيس السابق محمد مرسي، بدأت شرارتها في آخر شهر يونيو الماضي بعد المهلة التي أعطاه لها الجيش للاستجابة لمطالب الشعب ولم يفعل وهو ما كان رد فعل المؤسسة العسكرية عليه إصدار بيان يتضمن العديد من البنود عن خارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية التي كانت أولى خطوات الدخول إليها هي عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

- عقب البيان الثاني للجيش خرج الكثير من المؤيدين للقرارات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية في الوقت نفسه الذي أثارت فيه هذه القرارات حنق وغضب وسخط التيارات الإسلامية المختلفة ومؤيدي الرئيس المعزول سواء المنتمين أو غير المنتمين لأحزاب وحركات سياسية، ورفضوا بيان الفريق السيسي وما ترتب عليه جملة وتفصيلاً من تبعات، وبدأوا اعتصاماً مفتوحاً في ميداني رابعة العدوية

⁶ مجهولون بمعنى أشخاص غير محدد الهوية

⁷ جدير بالذكر أن المواطنون هنا لا يُقصد بهم معارضي الرئيس السابق وإنما المتورطين في أحداث عنف قد تكون إجتماعية، طائفية أو عنف ضد المرأة، كما أن بعضهم من معارضي الرئيس الذين تورطوا في اشتباكات مع مؤيديه على خلفيه اعتداء المؤيدين عليهم وليس بناءً على الخلفية السياسية.

والنهضة رافعين عدد من المطالب على رأسها عودة الرئيس السابق باعتباره الرئيس الشرعي للبلاد في وجهة نظرهم.

- بعد بدء الاعتصامين تم رصد عدد كبير من المناوشات والاشتباكات التي وصلت إلى حوادث كبرى راح ضحيتها عشرات القتلى ومئات المصابين، بسبب تعدي أنصار الرئيس المعزول على معارضيه واستخدام أسلحة مختلفة ومتنوعة ضدهم في عدد من الأحداث أبرزها حادثة "بين السرايات، المنيل، التحرير، الإسكندرية والتي حدثت بها الواقعة الشهيرة التي قام فيها أنصار الرئيس السابق بقتل أطفال برميه من فوق المباني".

- التعصب الشديد والاستخدام القوة وتسليح أنصار الرئيس السابق في اعتصامهم دون رادع، أدى لزيادة حدة الوضع بشكل كبير، خصوصاً وأن الإخوان أو مؤيديهم بدأوا في نقل الاشتباكات من مقرات اعتصامهم لأماكن وتجمعات سكنية أخرى مما زاد من عدد المشاركين في الصراع معهم وأقم فيه الأهالي والمواطنين الذي يرفضوا التعامل معهم بالسلاح لإجبارهم على اعتناق فكرة معينة أو الايمان بمبدأ ما أو حتى تأييد تيار سياسي لم يكن في وجهة نظرهم على قدر تحمل مسئولية هذه البلاد.

- شهدت أيضاً الفترة الأخيرة استخدام مفرط من القوة من ناحية السلطة تجاه أنصار المعزول وهو ما تمثل في موقعة الحرس الجمهوري التي راح ضحيتها حوالي 52 قتيل من أنصار الرئيس السابق، و322 مصاب، هذا بالإضافة لضحايا حادثة المنصة الذين وصل عدد المصابين فيها إلى ما يقرب من 229 مصاب، وحوالي 80 قتيل،⁸ وبالرغم من اختلاف الروايات حول أسباب بدء شرارة هذه الحوادث إلا أن مؤشر استخدام العنف فيه لايزال مرتفع للغاية.

- **العنف ضد مؤسسات الدولة:** شهد هذا الشهر عدد كبير جداً من حالات العنف الممارس ضد الدولة خاصة في العريش وسيناء، وهو ما تمثل في الهجوم شبه اليومي على كمائن الشرطة والجيش وأقسام الشرطة، وذلك في رد من الجماعات الإرهابية المسلحة على عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

- **العنف ضد المرأة:** بلغت حوادث العنف ضد المرأة حوالي أربعة حوادث هذا الشهر، وكانت معظمها حوادث اجتماعية إلا فيما يتعلق بواقعة مقتل 3 سيدات من جماعة الإخوان بمحافظة الدقهلية أثناء

هذه الأرقام مأخوذة عن الأرقام الرسمية التي أصدرتها وزارة الصحة بخصوص هذه الحوادث⁸

مسيرة مؤيدة للرئيس المعزول، أما عدا ذلك فكانت بقية الحوادث اجتماعية متعلقة باختطاف أو قتل كان دافعها الأساسي هو الجريمة كالسرقة أو الانتقام.

- **العنف الطائفي:** تراجعت معدلات العنف الطائفي هذا الشهر بشكل عام عن الشهور السابقة إلا أن نسبتها مازالت مرتفعة مقارنة بما يجب أن يكون عليه الوضع الأمني من ضمانة لمحاسبة وردع تضمن انتهاء هذه النوعية من الحوادث، وتمثلت أبرز حوادث العنف الطائفي هذا الشهر في هجوم مجهولين على عدد من الكنائس بمحافظة بورسعيد.

ثالثاً: ملاحظات المركز حول ظواهر العنف ودور مؤسسات الدولة في التصدي له:

- إزدياد حدة العنف السياسي بشكل غير مسبوق في الفترة الماضية، يثير القلق والريبة من استمراره وتصاعده خاصةً مع انتقال مستويات العنف نفسها لتصبح بين المواطنين وبعضهم وهو ما يؤدي لتورط أعداد أكبر في حوادث العنف المبنية على صراعات سياسية بحتة، وذلك في ظل عجز من الجهاز الأمني في السيطرة على هذه الحوادث أو منع نشوبها من البداية.
- تسلح معتصمين ميداني رابعة العدوية وميدان النهضة وعدم سماحهم للأفراد من خارج التيار الإسلامي أو من الإعلاميين المصريين العاملين بالإعلام المحلي بالدخول للاعتصامات بل والتعدي علي بعضهم في حالة العثور عليه في الاعتصام يجعل مسألة الاعتصام السلمي هنا محل جدل كما أنها تثير الريبة والقلق وتعطي مؤشرات لوجود أشياء هناك رغبة في اخفاءها، كذا فان توارد الاخبار حول حوادث التعذيب والتعذيب حتي القتل في داخل اعتصام رابعة والنهضة هي أمور تجعل مسألة التعامل مع هذا الاعتصام أمر جدلي يخرج عن دائرة حق الاعتصام والتظاهر السلمي كما أنه يزيد الاحتقان ويحفز المشاعر العدائية تجاه تلك الاعتصامات.
- أنصار الرئيس المعزول مازالوا يتبنوا في اعتصاماتهم خطاب إقصائي عدائي تجاه بقية قطاعات المجتمع، في حين تتبنى بعض التيارات السياسية الأخرى نفس الخطاب الإقصائي المحرض تجاه مؤيدي المعزول، وهو ما يخلق حالة من الاحتقان الدائم والمستمر، ويحفز ويزيد فرص العنف ويعمق أثره على مستويات مختلفة بالمجتمع المصري.

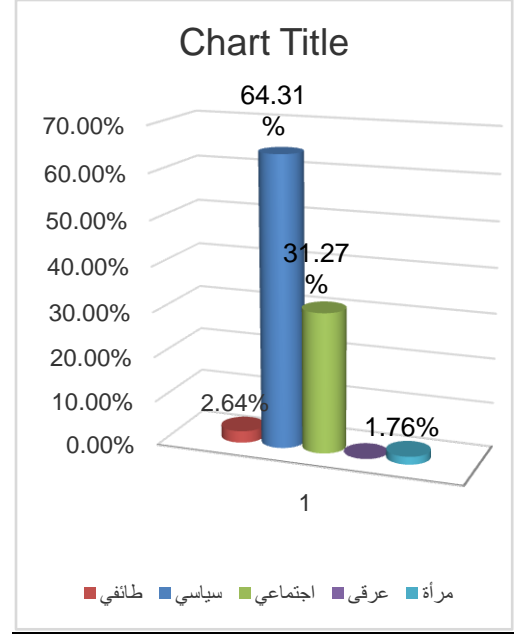
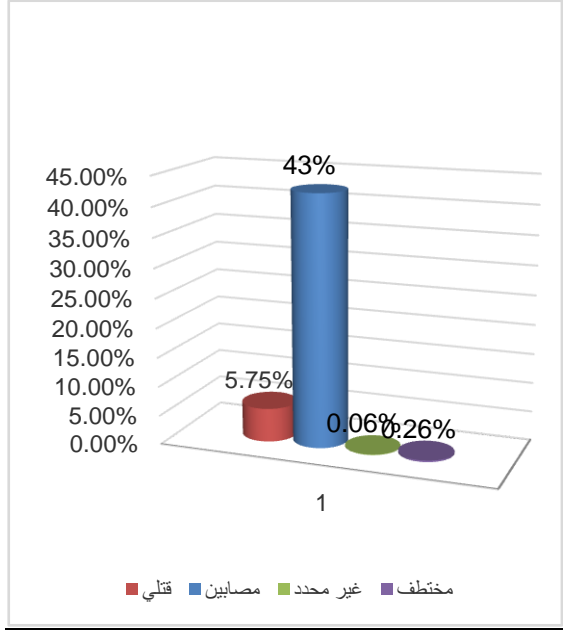
- هناك استمرار تام في تراخي مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية في محاسبة وردع المعتدين والمرتكبين للأعمال الإرهابية على كافة الأصعدة، وهو ما يزيد من حركتهم في المجتمع ويودي بحياة مواطنين أبرياء يمكن الحفاظ على حياتهم في حال قامت هذه الأجهزة بواجبها في التصدي وضبط العناصر الخارجة عن القانون.

- **فيما يتعلق بتقييم التغطية الإعلامية لأحداث العنف المختلفة:** افتقرت عدد من وسائل الإعلام إلى الموضوعية والمعايير الأخلاقية المناسبة في عرضها لمختلف حوادث العنف في المجتمع واستمر الكثير منها في تغطيته خاضع لمنطق التوجه السياسي العام للجريدة أو القناة وليس لمهنية التغطية التي تجاهلت في كثير من الأحيان حتى مجرد عرض أحداث العنف التي تعرض لها مؤيدي الرئيس وذلك بغض النظر عن سبب اشتعال هذا العنف، فيما أهملت جريدة الحرية والعدالة كافة أحداث العنف المُمارس في سيناء والعريش ولم تتناول بالتغطية فيما يتعلق بالعنف غير ما يتعلق بكل ما يخص مؤيدي الرئيس المعزول فقط.

- من الجدير بالذكر أن وسائل الإعلام المرئي لا تضع تنويهاً يحذر المشاهدين قبل عرض حوادث العنف التي يتم تغطيتها والتي قد تعرض مشاهد لا تتناسب مع فئات عمرية بعينها، وهو ما يجب الانتباه إليه خصوصاً في ظل الظروف التي تشهدها البلاد والتي تفرض على القنوات المختلفة نقل أحداث قد تتسم بالعنف الشديد في بعض الأحيان.

رابعاً: التحليل الكمي لحوادث العنف التي تم رصدها

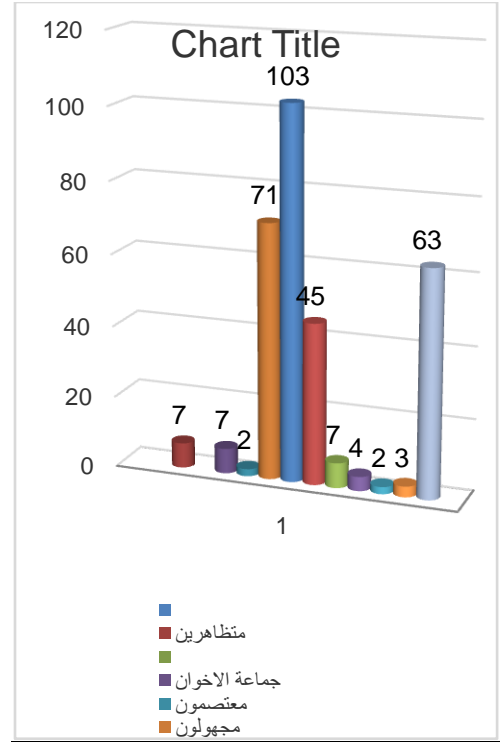
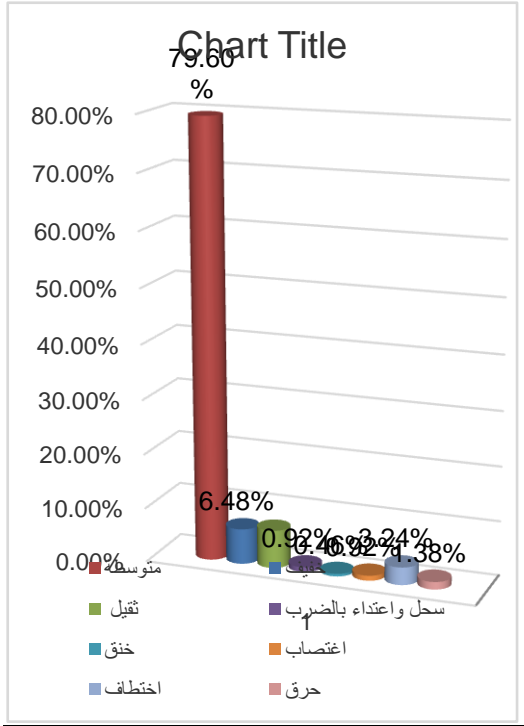
أ - نوع العنف ب - عدد ضحايا العنف في الحوادث التي تم رصدها:



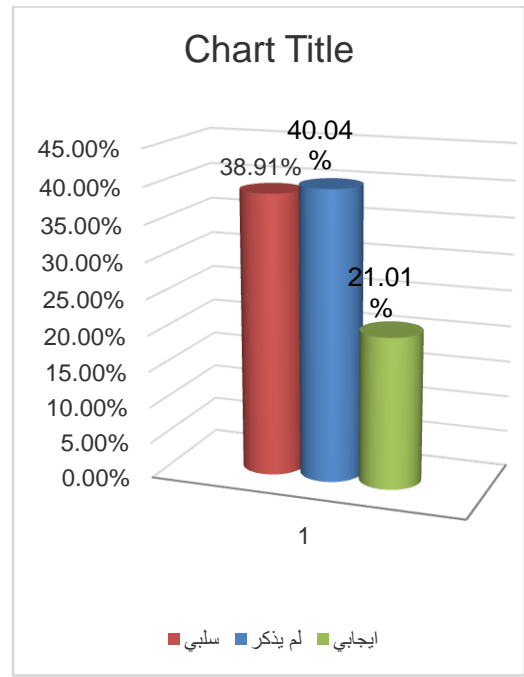
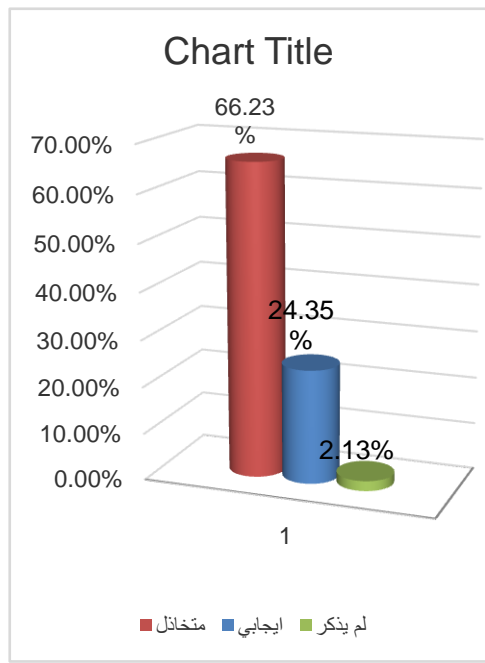
ج - أنواع السلاح المستخدم⁹

ج أطراف النزاع

⁹ قسمت الأسلحة المستخدمة لثلاثة أنواع وهي الأسلحة الخفيفة والتي يندرج تحتها كافة أنواع الأسلحة البيضاء، والأسلحة المتوسطة والتي تشمل المسدسات، الطنجات والخرطوش وغيرها من نفس نوعية الأسلحة، والأسلحة الثقيلة مثل الصواريخ والأسلحة المضادة للطائرات وغيرها، أما فيما عدا ذلك من أنواع فقد تم ذكره باسمه سواء كان عنف لفظي أو جسدي كالسحل، الحرق، الخطف أو حتى المشادات الكلامية العنيفة.



د - موقف مؤسسات الدولة من حوادث العنف المختلفة هـ - تعامل الجهات الأمنية مع الحادث



و تقييم الحوادث

